# الجريمة الالكترونية وأثرها على الأمن الاجتماعي

# Cybercrime and its effects on social security

**نتيجة جيماوي[1]**

[1] جامعة محمد خيضر – بسكرة، natija.djimaoui@univ-biskra.dz

*تاريخ الاستلام: 2021/04/27 تاريخ القبول: 2021/07/07 تاريخ النشر: 2021/12/31*

**ملخص**

احتلت الثورة التكنولوجية وتكنولوجيات الاتصالات خاصة حيزا لا يستهان به في حياتنا اليومية، فالحواسيب والهواتف الذكية غزت كل حياتنا. ولكن هذه الوسائل الإلكترونية المتاحة هي سلاح ذو حدين وفيها الكثير من التهديد للأمن والسلامة للفرد والمجتمع بسبب سوء استخدامها خاصة الجريمة الالكترونية التي أضحت تمثل هاجسا للأفراد والأسر والمجتمعات لما فيها من تهديد للأمن الاجتماعي، حيث تعددت أنواع هذه الجرائم.

في مقالنا هذا سنتناول الجريمة الالكترونية وأثرها على الامن المجتمعي وهي دراسة نظرية تحليلية نتناول فيها عوامل الجريمة الالكترونية والآثار المترتبة عليها على مستوى امن المجتمع.

**كلمات مفتاحية:** جريمة الكترونية؛ امن اجتماعي

**Abstract**

The technological revolution and particularly communication technologies occupied a significant part of our daily life. . Where computers and smartphones invaded our lives.

However, these available electronic means are a double-edged sword with a lot of threats to the security and safety of both the individual and society due to their misuse, especially cybercrimes, which become a key concern for individuals, families, and communities because of their threat to social security, there are many types of these crimes.

In our article which is an analytical-theoretical study we will be addressing cyber-crime, its factors and its implications on the level of community security.

**Keywords:** cybercrime; social security

**المؤلف المرسل:** نتيجة جيماوي، **الإيميل:** natija.djimaoui@univ-biskra.dz

## 1. مقدمة

تعتبر الجريمة من أقدم الظواهر الغير سوية في المجتمعات اذ تمتد جذورها إلى أقدم العصور، وقد تنوعت الجرائم حسب تطور العصور ومتطلباتها ،من قتل وخطف وسرقة...الخ لكن في عصرنا الحالي وموازاة مع الثورة التكنولوجية ظهرت انواع جديدة من الجرائم تسمى بالجرائم الحديثة اهمها الجريمة الالكترونية التي تعتبر من مخلفات الحداثة بلا منازع وشغلت علماء الاجرام ،والنفس ،والاجتماع .لما لها من تأثيرات كبيرة على المجتمع وأمنه الاجتماعي، وكما واكبت المجتمعات تطور الجريمة التقليدية بالتصدي لها وردعها عن طريق سن القوانين والتشريعات ،دأبت كذلك على فعل نفس الشيء مع الجريمة الالكترونية ،وذلك بالتطرق إليها بالدراسة والتحليل من أجل وضعها في إطار قانوني يمكن من خلاله وضع الطرق السلمية لمكافحتها وللحد من تأثيراتها على المجتمع وللحفاظ على أمنه الاجتماعي ،وهو موضوع ورقتنا البحثية .

## 2. تحديد المفاهيم

### 1.2 مفهوم الجريمة الإلكترونية

تطور مفهوم الجريمة بتطور انواعها فهي لم تعد تقتصر على الجرائم التي تستهدف الأنفس والأموال فقط بل صارت تستهدف المعلوماتية أيضا وهو ما اطلق عليه تسمية الياقات البيضاء **white coller crime**اذ صار بإمكان هؤلاء المجرمين ارتكاب اشنع الجرائم دون ادنى عناء تنقل من اماكنهم او اراقة الدماء مما اشاع تسميتها بالجرائم الناعمة **soft crimes** اذ صار بالإمكان تخريب او تدمير اكبر المؤسسات بضغطة على لوحة المفاتيح، ويعتبر هذا النوع من الاجرام عالميا وليس حكرا على منطقة معينة.

وبالنسبة لمصطلح الجريمة الالكترونية تطور عبر عدة مراحل وتغيرت التسمية حسب تغير الوسيلة والتقنية المستخدمة اذ كانت التسمية الاولى الاستخدام الخاطئ للحاسوب، وبعدها النصب والاحتيال باستخدام الحاسوب ثم جريمة المعلوماتية وبعدها الجريمة الحاسوبية وبعدها الجرائم المرتبطة بالحاسوب، ثم الجرائم ذات التقنيات العالية، فجرائم شبكة الانترنت، وفي الاخير ظهر مفهوم ومسمى الجريمة السيبرانية. (عطوي، 2012، ص 08)

ليس هناك تعريف مجمع عليه كلية للجريمة الالكترونية إذ يشير فندير هلست **Van Der Hulst** و نيف **Neve** الى غياب تعريف شامل و إطار نظري متسق في هذا الميدان من الجريمة ،غالبا ما تستخدم مصطلحات الحاسوب والافتراضية والرقمية والالكترونية وكلها تعكس ثغرات مهمة في التعريف. (Rutger, 2013, pp. 1-17).

عرفها مكتب التقنية في الولايات المتحدة الامريكية من خلال تعريف الحاسب الالي على أنها "الجرائم التي تقوم فيها بيانات الحاسب الالي والبرامج لمعلوماتية بدور رئيسي."

كما عرفت أيضا: "بأنها كل استخدام في صورة فعل أو امتناع غير مشروع للتقنية المعلوماتية، ويهدف الى الاعتداء على أي مصلحة مشروعة، سواء أكانت مادية أو معنوية" (نسيسة، 2020، ص 27-28)

اما الجريمة الالكترونية في التشريع الجزائري فإن القانون الجزائري على غرار باقي دول العالم يجرم اعمال المساس بأنظمة الحاسوب بسبب ما خلفته الثورة الالكترونية من انواع وألوان جديدة من الاجرام، مما دفع المشرع الجزائري لتعديل قانون العقوبات بمرسوم قانون 04_15 بتاريخ 10-11-2004. وهي كالتالي:

- جريمة الولوج غير المصرح به
- جريمة التزوير المعلوماتي
- جريمة الاستيلاء على المعطيات
- جريمة اتلاف وتدمير المعطيات. (04_15، 2004)

**2.2 مفهوم الأمن الاجتماعي:**

ان مفهوم الأمن مفهوم ديناميكي لا يمكن تحقيقه بكبسة زر أو جرة قلم، بل هو مسالة تخضع لقوانين التغير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. مما يعني ان الامن الاجتماعي مصطلح متعدد الابعاد.

ويعتبر الامن الاجتماعي عنصرا من عناصر الامن الشامل، فهو يعني تحقق الامن والطمأنينة والاستقرار النفسي والاكتفاء المادي لأفراد المجتمع من حاجات غذائية وصحية وترفيهية.

ويمكن اعتبار الامن الاجتماعي على انه نتيجة ومحصلة غياب او انخفاض معدل ونسب الجرائم، والعكس صحيح. فمعيار الامن مرتبط لقدرة المؤسسات الاهلية والحكومية في وضع حد لمستويات الجريمة وحماية افراد المجتمع من تبعاتها، وذلك من خلال سلطات الضبط وفرض النظام، وتطبيق وتنفيذ القوانين، عن طريق الاجهزة التشريعية والتنفيذية. من اجل تعزيز الشعور بالآمن والعدالة وبالتالي الانتماء للدولة. (المرياتي، 1997، ص 11)

كما يمكن القول ان الامن الاجتماعي هو وقاية المجتمع من جريمة واقعة او محتملة الوقوع وهو احقاق الاستقرار والحياة في كنف السلام الاجتماعي. (الفضلي، 2021)

مما سبق يمكن القول ان الامن الاجتماعي يغطي جميع نواحي وأوجه الحياة من شعور بالاكتفاء في العيش والاستقرار الاقتصادي، والشخصي في النسق الاسري والبيئة الخارجية، فهو توفر الخدمات الاساسية

والضرورية فلا يكون عناك عجز ولا فقر كما يضم ايضا الخدمات التعليمية، الثقافية والعناية الانسانية، بالإضافة الى التأمينات الاجتماعية ومواجهة الظروف الطارئة. (بن جلبان الشهراني، 2003، ص 40)

**3. خصائص الجريمة الإلكترونية وأهم العوامل المؤدية لها بالمجتمع**

**1.3 خصائص الجريمة الإلكترونية:**

للجريمة الالكترونية خصائص تميزها عن انواع الجريمة التقليدية نعددها كالتالي:

- خفاء الجريمة وسرعة التطور في ارتكابها، حيث تتسم بأنها خفية ومستترة في أغلبها لأن الضحية لا يلاحظها رغم أنها قد تقع أثناء وجوده على شبكة الاتصالات، لان الجاني يتمتع بقدرات فنية تمكنه من ارتكاب جريمته بدقة، مثلا عند ارسال الفيروسات المدمرة وسرقة الاموال والبيانات الخاصة أو اتلافها، والتجسس وسرقة المكالمات وغيرها من الجرائم، وقد تتم في ثانية أو جزء من الثانية في بعض الجرائم. (صغير، 2013، ص09)
- ترتكب في بيئة رقمية معلوماتية قوامها النظم المعلوماتية الحاسوبية، وأجهزة ومعدات وتجهيزات الحاسب الالي، بمعنى تتم بواسطة المكونات المادية للحاسوب(**hardware**) ومكوناته البرمجيات (**software**)
- يقوم بها مجرم ذو طبيعة خاصة وإمكانات خاصة (علمية معلوماتية)، يستخدم في ارتكاب جريمته الموارد المعرفية والأساليب الاحترافية.
- صعوبة الحصول على دليل مادي في مثل هذه الجرائم، حيث تغلب الطبيعة الالكترونية على الدليل المتوفر. (فرغلي، 2007، ص 10) ولعل صعوبة كشف الدليل تزداد بصورة خاصة متى ارتكبت هذه الجريمة في مجال العمل من قبل العاملين ضد المؤسسات التابعين لها ،فبحكم الثقة في هؤلاء يسهل عليهم اقتراف جرائمهم دون أن يتركوا أثار تدل عليهم(ارحومة، 2009، ص 03)
- الجريمة الالكترونية تستلزم طرقل خاصة مستحدثة للاثبات ،قوامها التعليم والتدريب المتخصص المستمر لعلوم الحاسب الالي ،لذا فإنها تقتضي وجود رجل شرطة الكتروني ،ومحقق إلكتروني ،وقاضي إلكتروني ،فضلا عن الخبير الالكتروني حتى يتم كشف الجريمة وتعقب الجناة فيها ومحاكمتهم ،وعليه فإن الإستعانة بالخبراء تصبح حتمية لكشف وتحليل وتفسير لدليل الجنائي ،الذي يثبت لبراءة أو الإدانة.
- هذه الجريمة لا يحدها مكان ،فهي عالمية ،إذ يمكن عن طريق الحاسب الالي –أو حتى هاتف نقال – لشخص في الصين مثلا أن يرتكب جريمة تزوير أوسرقة معلومات أو نقود ضد شخص طبيعي أو معنوي في الو.م .أ ،أو العكس.

- ذاتية الجريمة الالكترونية تبرز بوضوح في أسلوب إرتكابها وطريقتها ،فإن كانت الجريمة التقليدية تتطلب نوعا من الاسلوب العضلي الذي قد يكون في صورة الخلع أو الكسر ،وتقليد المفاتيح كما هو الحال في جريمة السرقة ،وتحتاج كذلك الى وجود شبكة المعلومات الدولية –الانترنيت– مع وجود مجرم يوظف خبراته وقدراته في التعامل مع الشبكة ،للقيام بجرائم مختلفة كالتجسس أو اختراق خصوصيات الغير لتغرير أو التغرير بالقاصرين ،كل ذلك دون الحاجة الى سفك الدماء.
- الجريمة الالكترونية تتم عادة بتعاون أكثر من شخص على ارتكابها إضرارا بالمجني عليه ،وغالبا مايشترك في إخراج الجريمة الى حيز الوجود شخص متخصص في تقنيات الحاسوب والانترنت يقوم بالجانب الفني من المشروع الإجرامي ،وشخص أخر من المحيط أو من خارج المؤسسة المجني عليها ،لتغطية عملية التلاعب وتحويل المكاسب. (عبد القادر المومني، 2001، ص 57)

وقد انتشرت الجريمة الالكترونية في الجزائر انتشارا ملحوظا والجدول الاتي يوضح اهم ما توصلت اليه الاحصائيات بين سنة 2017 الى سنة 2019:

**الجدول 1:** يوضح انتشار الجريمة في الجزائر ما بين سنتي 2017 و2019. **المصدر:** من اعداد الباحثة بالاعتماد على(زكري، 2019، ص 6،9) ،(جوزي، 2018، ص124–132)

| نوع الجريمة / السنة | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|
| جرائم المساس بالأشخاص عبر الانترنت | 1511 | 2410 | 225 |
| جرائم المساس بأنظمة المعالجة الالية للمعطيات | 28 | 189 | 1152 |
| جرائم الاحتيال عبر الانترنت | 47 | 149 | 68 |
| جرائم الاخلال بالنظام العام | | 383 | 225 |
| جرائم بيع السلع المحضورة على شبكة الانترنت | | 203 | 90 |
| جرائم اخرى | 544 | 188 | 13 |
| مجموع القضايا المسجلة | 2130 | 3522 | 1773 |
| مجموع القضايا المعالجة | 1570 | 2677 | 1402 |
| نسبة القضايا المعالجة | 73,71 | 74,95 | 79,05 |

**2.3 أسباب الجريمة الإلكترونية:** (بن سعيد الغافري، 2021، ص 04)

- الفضول والرغبة في جمع المعلومات والتعلم.
- امتلاك المعلومة والاستيلاء عليها.
- التمرد على النظام وقهره واثبات التفوق على التطور التكنولوجي.
- الحاق الضرر والأذى بالأشخاص سواء كانوا حقيقيين او معنويين او جهات.
- السعي وراء تحقيق الارباح المالية والمكاسب السريعة.
- تهديد امن الدول او الامن القومي والعسكري.

**3.3 العوامل المؤدية للجريمة الإلكترونية:**

- **الاسرة:** فهي المؤسسة التربوية غير الرسمية الاساسية وهي التي تحتضن الفرد من بداية حياته، فللأسرة من الاهمية بمكان في لعب الدور الاول في مجال الضبط الاجتماعي والاختلال في هذا البناء او وظيفته له انعكاسات ونتائج وخيمة على مستقبل الفرد واستقراره النفسي وأمنه الاجتماعي وذلك يرجع بالأساس الى التفكك الاسري. (محمد صابر، 1984، ص 63)

حيث ان التنشئة الاسرية تلعب دورا هاما في انتشار الجريمة الالكترونية وذلك من خلال توفير الوسائل الالكترونية وشبكة الانترنت دون رقابة والدية، ودون قيود، ممل يجعل الاولاد خاصة المراهقين منهم عرضة سواء للابتزاز الالكتروني او ارتكاب الجرائم الالكترونية.

- **المدرسة ومؤسسات التعليم:** بالموازاة مع نشاط التدريس والتعليم فان المدرسة او المؤسسة التعليمية لها دور تربوي ايضا وهي تقوم بإعداد النشء من الناحية الشخصية، فهي تقوم بغرس وتثبيت منظومة من القيم الاخلاقية والسلوكية (عبيد، 1981، ص 134)

فعدم اتباع قوانين الرقابة العامة والسماح بإدخال الوسائل الالكترونية خاصة الهواتف الذكية مما يسهل استخدامها في منأى عن رقابة العائلة وهو طريق معبد للجرائم الجنسية الموجهة ضد الاطفال والابتزاز الالكتروني والغش الالكتروني في الامتحانات.

فللمدرسة دور كبير في الحد من او احداث السلوك الاجرامي كما قال فيكتور هيغو: ان كل مدرسة تفتح يقابلها سجن مغلق.

- **جماعة الاقران:** مما لا شك فيه ان لجماعة الاقران دورا كبيرا في صقل سلوكات الفرد سواء الصحيحة او المنحرفة. اذ ان الاصدقاء قد يكونون سببا في ارتكاب الجريمة الالكترونية اذ ان عامل التقليد يلعب دورا هاما في الانحراف والجريمة خاصة جرائم القرصنة والمحتوى الاباحي.

- **البيئة السكنية والأماكن الترفيهية وأوقات الفراغ:** البيئة السكنية لها دور كبير في ظهور الجريمة لأنها على صلة بثلة من العوامل المادية والبيئية التي تؤثر عليه جسمانيا ونفسيا وبالنتيجة سلوكيا في طريقة سلوكه مع افراد الجماعة المحيطين به. (احسان محمد، 1986، ص 14-38)

فالأحياء السكنية التي تكثر فيها مقاهي الانترنت غير المرخصة توفر الخدمات بدون رقابة وهي تعتبر اماكن ترفيهية للشباب اي انها مكان خصب لممارسة الجريمة الالكترونية وذلك من خلال ارتكاب جرائم القرصنة وتداول المحتويات الاباحية عبر مواقع التواصل الاجتماعي وممارسة التجارة الالكترونية للمواد غير المصرح بها.

مما لا شك فيه ان الجريمة خلفت على العالم اجمع خسائر جبارة ولها اثار وخيمة على الاقتصاد والسياسة الدولية وعلى الامن الاجتماعي ايضا وهو ما جعل معظم دول العالم اتخاذ الاجراءات والاحتياطات للحفاظ على امنها الاجتماعي.

## 4. المقومات والعوامل المؤثرة في الأمن الاجتماعي:

### 1.4 مقومات الأمن الاجتماعي:

استتباب الامن يساهم في استقرار وتجانس المجتمع مما يقر ويرسخ قواعد وأسس المساواة في الحقوق وكذا الواجبات، مع اغفال العوامل الدينية والعرقية والايديولوجية والخصائص السوسيوثقافية، مما يحفظ حرية وحقوق الانسان.

فاهم مقومات الأمن الاجتماعي: (مشهداني ا. و محمد، 2007، ص 29)

- العدالة والمساواة مما يضمن لكل ذي حق حقه من خلال التوزيع العادل للموارد، مما يرسخ مبدأ العدل والمساواة في المجتمع.
- الصرامة في حل المشاكل، ومعالجة الاخطاء بكل حزم وجدية، في شتى المجالات سياسية، فكرية اجتماعية او اقتصادية.

### 2.4 أبعاد الأمن الاجتماعي:

- **البعد الاقتصادي:** من اهم ما يصبو اليه البعد الاقتصادي هو تحقيق اسباب العيش الكريم وتلبية الحاجات الضرورية، وتحسين مستوى الخدمات وظروف الحياة، وإيجاد مناصب شاغرة للعمل، مع بلورة الكفاءات والمهارات من خلال التعليم والدورات التدريبية.
- **البعد الاجتماعي:** من اهم اهدافه اقرار الامن لأفراد المجتمع لبلورة الشعور بالولاء والانتماء وتشجيع انشاء مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تنمية وإدارة الطاقات.

- **البعد السياسي:** بحفظ الصورة والكيان السياسي، والحفاظ على الرموز الوطنية والمسلمات والثوابت التي لاقت اجماعا من قبل افراد المجتمع وجماعاته، والأخذ بالحسبان مسالة التغييرات بإتباع القوانين المنصوص عليها لضمان السير الحسن بالوسائل السلمية. (حسين، 2021)
- **البعد البيئي:** اهم ما يصبو اليه البعد البيئي الحفاظ على البيئة والطبيعة من المهددات التي تعتبر خطرا ومضرة بها. مثل التلوث بجميع أنواعه، وهو منصوص عليه في القوانين والتشريعات المسطرة لحماية البيئة والحد من اسباب تلوثها.
- **البعد المعنوي (المعتقدات):** وذلك بالأخذ بعين الاعتبار المعتقدات الدينية واحترامها بصفتها مكونا اساسيا وحجر الزاوية في تكوين بنية الامة ووحدتها، والحفاظ على التراث القيمي والتقاليد المتوارثة والتي حفرت ركنا في الوجدان الجمعي. (النعناعي، 2021)

### 3.4 وسائل تحقيق الامن الاجتماعي: (علي اسماعيل، 2021)

- القضاء على البطالة بتوفير فرص ومناصب عمل.
- التوزيع العادل لمناصب العمل.
- التوزيع العادل للمدخول القومي.
- ترسيخ وتوفير الحماية الاجتماعية.
- تحسين مستوى المعيشة والرفاه الاجتماعي.
- الاهتمام بتحسين المجال التربوي.
- تحقيق حقوق الانسان ومبدأ الكرامة الانسانية.
- الاقرار على كون مسؤولية الامن هي مسؤولية مجتمعية.
- القضاء على العوامل المساهمة في انتشار الجريمة. والشعور بانعدام الامان.

### 4.4 أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة في الأمن الاجتماعي:

- **الفقر:** يمكن القول ان الفقر من أخطر المشكلات الاجتماعية وكذا الاقتصادية التي تهدد الامن بسبب الحرمان والحاجة مما يخلق حالات الجنوح التي تدفع الافراد الى السطو والسرقة، فالبيئة الفقيرة تشكل مجالا خصبا لظهور الانحراف الاجتماعي مما يخلق حالة من اللا توازن واللا أمن. (الفضلي، 2014)
- **الانحراف:** الانحراف هو الخروج عما هو متعارف ومجمع عليه في مجتمع ما، والكثير من انواع الانحراف يستهدف النظام الاجتماعي مما يؤثر عليه مباشرة.

- **الجريمة:** الجريمة هي كل تجاوز او عمل فيه نص قانوني ويعاقب عليه القانون. (كركوس، ص 31). من اهم انواع الجرائم في زمننا هذا الجريمة الالكترونية وهي محور هذه الدراسة اذ باتت تهدد استقرار المجتمعات لما لها من آثار سلبية في الاسرة والمجتمع والاقتصاد والسياسة والدولة ككل.
- **البطالة:** تعتبر البطالة من أكثر المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤرق سياسات الدول ولطالما سطرت لها برامج جبارة لخلق مناصب شغل للحد من هذه الظاهرة، ولكن مع ذلك فالبطالة في تزايد مستمر خاصة في الدول العربية، وحسب ما نشره الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات، فقد استقرت نسبة البطالة اواخر سنة 2019 عند 12,5 في المائة، اي نحو 2 مليون شخص. ومعظمهم من فئة خريجي التعليم العالي، مما يعني انهم متمكنون من التكنولوجيا مما يسهل عليهم اللجوء الى الجريمة الالكترونية بسهولة كبيرة.

ومنه فالبطالة تعتبر جواز سفر وتأشيرة للانحراف، فهي من أخطر الظواهر المنغصة لاستقرار المجتمعات وتماسكها.

**5. أثر الجريمة الالكترونية على الأمن الاجتماعي:**

نستخلص ان للجريمة الالكترونية من الاثر العظيم على الامن الاجتماعي والتي تسبب الكثير من المشكلات الاجتماعية والأمنية والاقتصادية والسياسية.

- **بالنسبة للدولة:** الدول قد تتأثر بالجريمة الالكترونية من خلال تسريب معلومات سرية تخص امن الدولة او اقتصادها، او نشر بيانات وأسرار شخصيات ورموز الدولة مما قد يسبب تهديدا لأمنها واستقرارها.
- **بالنسبة للاقتصاد:** بات معروفا ان الكثير من الشركات خسرت سمعتها وأعلنت افلاسها بسبب جرائم قرصنة حساباتها وتسريب معلومات وبيانات عملائها وزبائنها، وجرائم الاختلاس الالكتروني التي تسبب سنويا عجزا في ميزانياتها، خاصة بالنسبة للمؤسسات المالية كالبنوك مثلا.
- **بالنسبة للآسرة:** الكثير من الاسر تفككت وانهارت بسبب الجريمة الالكترونية خاصة جرائم الابتزاز التي لطالما ادت الى انتحار الكثير من افراد الاسر خاصة المراهقون والنساء، وكذلك جرائم قتل النساء بعد تسريب صورهن ومحتويات متعددة الوسائط عنهن مما يسمى بجرائم الشرف. مما يسبب تفككا أسريا مما يخلق عدم الاستقرار في المجتمع. وللحد من هاته الاثار والنتائج الوخيمة للجريمة الالكترونية على يجب تشجيع الاولياء والأهل على تحمل مسؤولياتهم تجاه الاجيال من جميع المناحي الدينية، الاجتماعية، التربوية والاقتصادية.

- **بالنسبة للمدرسة والمؤسسات التربوية والتعليمية:** المدرسة تعد مجالا خصبا للجريمة الإلكترونية خاصة الغش الالكتروني في الامتحانات خاصة المفصلية منها كشهادة التعليم المتوسط والبكالوريا. وهذه الظاهرة لن يتم القضاء عليها إلا عن طريق التوعية بخطورة الاستخدام السيئ للتكنولوجيا وتبعاتها، وأيضا سن القوانين الداخلية الصارمة بالنسبة لاستخدام الوسائل الالكترونية في المؤسسات التعليمية.

كما ان لمنظمات المجتمع المدني مسؤولية وأيضا امكانية في المساهمة في الحد من الجريمة الالكترونية وأثارها من خلال البرامج التوعوية التي تسطرها الجمعيات وسلطات المجتمع المدني، وتوجيه الاولياء الى الطرق الفعالة للرقابة الوالدية على الاجهزة الالكترونية.

**6. خاتمة:**

من خلال ما سبق وعلى ضوء متابعة الاحصائيات يبدو هناك تزايدا ملحوظا في انتشار الجريمة الإلكترونية اذ انتشرت بطريقة متسارعة في السنوات الاخيرة. وبالرغم من ان الجزائر ليست من الدول المتقدمة تكنولوجيا إلا أن الجريمة الالكترونية وجدت طريقها الى مجتمعنا. فالمقاربة الامنية للدولة الجزائرية ولضمان امنها الاجتماعي الذي تعتبره امرا متعلقا بسيادتها، فالأمر يتطلب تكاتفا في وسط كل انساق المجتمع بدءا بالأسرة، والمدرسة، والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الهيئات الفاعلة في المجتمع للحد من هذه الظاهرة والقضاء عليها وعلى اثارها للوصول لما لها من آثار تزعزع الامن الاجتماعي.

**7. قائمة المراجع**


1. https://rm.coe.int/explanatory-report-budapest. (s.d.).
2. Rutger, L. a. (2013). High volum cyber Crime and the organisation of the police. *lnternational Journal of cyber criminology January-June, 7(1).*
3. اكرم عبد الرزاق مشهداني، و محمد عبد اللطيف البنا. (2007). *نتائج وتوصيات الامن الاجتماعي* . البحرين.
4. أكرم عبد الرزق مشهداني، و محمد عبد اللطيف البنا. (01 04, 2021). *نتائج وتوصيات الامن الاجتماعي*. تم الاسترداد من www.dirkhlailhussein.blogspot.com .
5. الحسن احسان محمد. (1986). *الفراغ ومشكلات استثماره،دراسة مقارنة في علم اجتماع الفراغ* .: دار الطليعة للطباعة والنشر.
6. القانون رقم 04_15. (10 11, 2004). المتضمن قانون العقوبات والمتمم للامر 66_156 المؤرخ في 08 جوان 1966. *المتضمن قانون العقوبات (71).*

7. حسن بن سعيد الغافري. (01 أفريل, 2021). *جهود سلطنة عمان في مواجهة الجرائم المتعلقة بشبكة الانترنت* . تم الاسترداد من http://hussain_alghafri.blogspot.
8. خليل حسين. (01 أفريل, 2021). *مفهوم الامن الاجتماعي في القانون الدولي العام* . تم الاسترداد من www.dirkhlailhussein.blogspot;com.
9. داهي الفضلي. (02 أفريل, 2021). *المنظمات الاهلية والدور الاجتماعي دراسة حالة المنظمات الخيرية والامن الاجتماعي* . تم الاسترداد من www.iefpedia.com/arab/wp-content/uploads//zxc.doc.
10. رؤوف عبيد. (1881). *أصول علم الاجرام والعقاب*. جمهورية مصر العربية. القاهرة.
11. سامية محمد ناطق غيث محمد صابر. (1984). *القانون والضوابط الاجتماعية*.: دار المعارف الجامعية. الاسكندرية.
12. سعد بن عبد الله بن جلبان الشهراني. (2003). التنظيم الامثل للشرطة في ظوء المفهوم الشامل للأمن ،دراسة تطبيقية على شرطة مدينة الرياض ،مذكرة ماجستير . جامعة نايف العربية للعلوم الامنية. الرياض.
13. صليحة جوزي. (2018). الجرائم المستحدثة نقمة التطور. *مجلة الشرطة، 140*. الجزائر.
14. عبد الناصر محمد محمود المسماري محمد عبيد سيف سعيد فرغلي. (12/14 ,11 ,2007). الاثبات الجنائي بالادلة الرقمية من الناحيتين القانونية والفنية (دراسة تطبيقية مقارنة ) . *المؤتمر العربي الاول لعلوم الادلة الجنائية والطب الشرعي* . الرياض .
15. فتيحة كركوس. (بلا تاريخ). *ظاهرة انحراف الاحداث في الجزائر* . الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية: www.aabdu.edu.jo.shariaconfrannce/doc/1-5/doc. تم الاسترداد من www.aabdu.edu.jo.shariaconfrannce/doc/1-5/doc.
16. كامل جاسم المرياتي. (1997). *مفهوم الامن الاجتماعي في الفكر السوسيولوجي*. دار الحرية للطباعة .بغداد.
17. محمد اسماعيل علي اسماعيل. (04 أفريل, 2021). *الاثار الاجتماعية لانعدام الامن الاقتصادي*. تم الاسترداد من www.tanweer.sd/arabic/smartsection/item.php.
18. محمد زكري. (2019). نشأة الجريمة المعلوماتية في بداية الستينات الى القرن 21 . *مجلة الشرطة العلمية والتقنية*(33).